

<p>تعريفه قيمة الاشتراك</p> <p>في القطر المصري</p> <p>مائة قرش عن سنة وستون قرشا عن ستة أشهر</p> <p>في جهات خارج الحكومة</p> <p>مائة وعشرون قرشا وفيها اجرة البوستة</p> <p>تتم كل نسخة من الجرنال</p> <p>قرش واحد صاغ</p>	<p>القراع المصري</p> <p>جريدة رسمية</p> <p>تصدر</p> <p>في أيام السبت والاشين</p> <p>والاربعاء</p> <p>من كل اسبوع</p> <p>ماعداء أيام الاعياد</p> <p>والمواسم</p> 	<p>تتبعه</p> <p>تقدم طلبات الاشتراك</p> <p>ونشر الاعلانات</p> <p>الى ادارة الجريدة بظارة الداخلية</p> <p>أجرة السطر في الاعلانات</p> <p>سنة قروش صاغ في وسط الجريدة</p> <p>وأربعة قروش صاغ في الصحيفة الرابعة</p>
---	---	---

وعلى المادتين الخامسة والاربعين والثامنة والاربعين من قانون العقوبات الاهلى  
 أمرنا بملاحقات  
 (المادة الاولى)

باعتل أمرنا الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٨٩٠ (٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٧) على  
 الوجه الاتي

(المادة الثانية)

تطعيم المولودين هو الزامى في كافة أنحاء القطر المصري ولحقاقه

(المادة الثالثة)

يقضى تطعيم الطفل في ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته

(المادة الرابعة)

يجب على والد الطفل أو المتولى أمره في حالة عدم وجود الوالد أن يحضره الى مكتب مأمور  
 الجهة الصحى فاذا لم يكن به مأمورا أو مكتب فيكون احضاره الى المكتب الموجود بقرب  
 جهة من نفس القسم الكائنة بجهتهم ومتى أحضر الطفل بصير تطعيمه مجانا  
 وفي ظرف السبعة أيام التالية للتطعيم ينبغي أن يؤتى بالطفل نائبة الى نفس المكتب أو المأمور  
 للتحقق من نتيجة العملية فاذا كانت ناجحة يعطى لاهل الطفل شهادة تطعيم بدون مصاريف  
 واذا لم تنجح فيصير اجراء التطعيم مرة ثانية في كل شهرين ويصير التحقق من نتيجة العملية  
 في ظرف السبعة أيام كما هو مقرر للعملية الاولى  
 ويعنى من احضار الطفل كل من يقدم في ظرف الثلاثة شهور المذكورة شهادة صادرة من  
 طبيب مصرح له بتعالجى صناعته دالة على اجراء التطعيم ونجاحه

(المادة الخامسة)

اذا مرض الطفل وجب على والده أو المتولى أمره في حالة عدم وجود الوالد اثبات المرض  
 بشهادة طبيب وجينئذ يصير تأجيل عملية التطعيم الى حين الشفاء

(المادة السادسة)

كل بلدة أو قرية يبلغ تعدادها ثلاثمائة نسمة فأكثر يجب أن يكون بها دفتر تطعيم على  
 حسب الاستمارة التى تقررها ادارة الصحة

القرى والعزب والاباعد والكفور والتزل والقبائل وغيرها التى يتغير تعدادها  
 عن ثلاثمائة نسمة يكون قيد تطعيم المولودين بها فى أقرب قرية من المركز التابعة

القسم الرسمى

أمر عال

نحن خديو مصر

بمنا على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار أمرنا بملاحقات  
 (المادة الاولى)

يصير تخفيض الرسم المقرر على تذكار البوستة المرسله من والى داخل القطر المصرى الى  
 ثلاثة مليمات اذا كانت بسيطة والى ستة مليمات اذا كانت خالصة الرد  
 (المادة الثانية)

يجرى العمل بمقتضى أمرنا هذا من أول يناير سنة ١٨٩١

(المادة الثالثة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين فى ٥ جلدى الاول سنة ١٣٠٨ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر المالية

(رياض)

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس  
 شورى القوانين

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ  
 ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠

وعلى البلديات السابعة والاربعين والاربعين والخمسين من قانون العقوبات المختلط

وتطعم الجسد بهذه الجهات يكون بواسطة حكيم المركز أو غيره من الحكام أو بواسطة  
 الخلافة بالبلاط المصرح لهم من العصه بأجر هذه العملية وفي هذا ما خاله الأخير يجوز  
 لحكيم المركز أن يلاحظ عمليات التطعيم أناسه ذلك  
 وأولاد الفقراء الذين ينصرفون للعلافة يصير تطعيمهم مجانا وتدفع الحكومة للعلافة  
 عن ثبوت عمليات عن كل ولد من هؤلاء الأولاد تصح فيه عملية التطعيم  
 المبالا لاطفال الذين يباشرون تطعيمهم في منازل أهاليهم فتدفع العشرة مليات عنهم  
 من أهاليهم للعلافة

( المادة السابعة )

توضع دفاتر التطعيم في المدن بمكتب العصه وفي القرى بطرف المشايخ وهم يكافون الصيارف  
 بالقيديها

( المادة الثامنة )

كل من خالف أحكام المادتين الرابعة والخامسة من أمرنا هذا يعاقب بدفع غرامة قدرها  
 من عشرة قروش الى مائة قروش صاغ وبالطبع من ربيع وعشرين ساعة الى اسبوع  
 أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

ويجوز قبول الظروف الموجبة تخفيف العقوبة

( المادة التاسعة )

تعطى صورة من شهادة التطعيم لكل من يطلبها ويحصل عنها رسم قدره ثلاثة قروش

( المادة العاشرة )

يكرى مفعول أمرنا هذا على الاهالي من تاريخ نشره ويسرى على الاجانب بعد ثلاثة  
 شهور من نشره

( المادة الحادية عشرة )

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى عابدين في ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠

( محمد توفيق )

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

( رياض )

رئاسة مجلس النظار

مذكرة مرفوعة لمجلس النظار من رئاسة اللجنة المالية بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٨٩٠

ان الحكومة مجرية الآن فحصل رسم خفر على البضائع الجارية نقلها عن طريق القصر  
 من قنا الى القصر وبالعكس من القصر الى قنا وقيمة هذا الرسم تبلغ سنويا سبعمائة جنيه  
 وبالقرى من الدقة ترخانة ما صار الاستدلال عن أساس وضع هذا الرسم ولا عن الاسباب  
 التي دعت الحكومة لتخصيله وحيث ان البضائع التي تنقل عن طريق القصر بهذه  
 الصورة جارية بحصول رسوم كرك عليها إما عند دخولها بالين المصرية وإما عند خروجها  
 منها فلا يكون من العتبدل أخذ عوائد مرتين بخلاف الجارى عموما ولكون الحكومة  
 الخديوية ترغب من جهة أخرى تجميع الغاء العوائد الجزئية بقدر ما تسهل اليه يد الامكان  
 لما يقرب على ابقاء الرسوم المذكورة من تأخر انتشار المعاملات التجارية ورفاهية الاهالي  
 على وجه العموم فقد رأت اللجنة المالية وجوب الغاء ذلك الرسم بصفة قطعية اعتبارا من

أول يناير سنة ١٨٩١ وبناء عليه تطلب التصديق على ذلك من مجلس النظار أما من  
 جهة المبلغ الذي كان مقررا اعطاه من هذا الرسم الى عربان العبايد نظير تأدية الخفر  
 فيما ان ذلك هو نظير تأدية خدمة خصوصية وهي خفارة البضائع المارة من هذا الطريق  
 فما كان مقررا اعطاه لهؤلاء العربان يبقى على ما هو عليه بشرط أن قيمة المبلغ لا تزيد عن  
 القيمة المخصصة لهم الآن من الرسم المحكى عنه ما في ديسمبر سنة ١٨٩٠

من رئاسة مجلس النظار لنظارة المالية

بناء على ما أبدته اللجنة المالية بعد كرتها هذه المؤرخة أول ديسمبر سنة ١٨٩٠ قرر المجلس  
 بجلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ أول ديسمبر سنة ١٨٩٠  
 الموافقة على الغاء رسم خفر البضائع الجارية نقلها عن طريق القصر من قنا الى القصر  
 وبالعكس البالغة قيمته سنويا ٧٠٠ جنيه وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩١ وابقاء  
 ما كان مقررا اعطاه الى عربان العبايد نظير تأدية الخفر على ما هو عليه عما ان ذلك هو نظير  
 خفارة البضائع المارة من هذا الطريق بشرط أن قيمة المبلغ لا تزيد عن القيمة المخصصة لهم  
 الآن من الرسم المحكى عنه وبناء عليه لم يجر اجراء مقتضى ما تقرره في

في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٠

رئيس مجلس النظار

( رياض )

نظارة الداخلية

تعيين احمد صادق افندي من معاوني التوائف التطهورات بديرية الغربية كاتباً من الدرجة  
 الثالثة تحت الاختيار لمدة ثلاثة شهور بقرن جمع اللوائح والمشورات بنظارة الداخلية براتب  
 شهري قدره ٨ جنيهات مصر به وهو أول مرتب تلك الدرجة وذلك من ابتداء ٢٧ نوفمبر  
 سنة ١٨٩٠

نظارة الداخلية

مصلحة الصحة العمومية

بناء على طلب مصلحة الصحة قد صرح صاحب الدولة ناظر الداخلية الى سالم افندي عارف  
 الطبيب بتعاطي صناعته في القطر المصري

نظارة المالية

قد اتت مجلس التأديب الذي تشكل بمقتضى القرار والافادة الصادرة من نظارة المالية  
 بتاريخ ٢٨ أكتوبر وأول نوفمبر سنة ١٨٩٠ لتنظر فيما نسب لحنايك باخوم ناظر قلم  
 أملاثة الميرى الحر في مادة الاطيان التي أعطيت الى لطيف بك سليم بدلا عن معاشه  
 وبعد ان اطلع على التقرير المقدم من جناب وكيل نظارة المالية وعلى الاوراق التي تقدمت  
 وبعدها سمع شهادات من لزوم معرفة كافة الاحوال التي اقررت بهذه المسئلة وأقوال جناب  
 بك باخوم رأى